



صندوق دعم
الجمعيات
Associations
Support Fund

لائحة صندوق دعم الجمعيات

المعتمدة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (ت/23/1/10) وتاريخ 2023/07/31م

النسخة	تاريخ اعتماد اللائحة	نوع التعديل
الأولى	محضر مجلس الإدارة الثالث رقم (م/3/2022) وتاريخ 2022/08/30م	تطوير لائحة صندوق دعم الجمعيات
الثانية	محضر بالتميرير لمجلس الإدارة رقم (ت/1/22) وتاريخ 2022/11/28م	تعديل المادة السابعة
الثالثة	محضر بالتميرير لمجلس الإدارة رقم (ت/10/23) وتاريخ 2023/07/31م	تعديل المواد: الخامسة ، السابعة ، العاشرة ، العشرون

التعريفات

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ الآتية أينما وردت في هذه اللائحة المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

المركز: المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

مجلس إدارة المركز: مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

الجمعية: الجمعية المرخصة وفقاً لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الجمعيات التعاونية.

النظام: نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الصندوق: صندوق دعم الجمعيات.

اللائحة: لائحة صندوق دعم الجمعيات.

مجلس إدارة الصندوق: مجلس إدارة صندوق دعم الجمعيات.

التأسيس

المادة الثانية:

1. يكون للصندوق شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، يحق له بموجبها التملك والتصرف والتقاضى، ويرتبط

تنظيمياً بمجلس إدارة المركز وفق نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ويعين مجلس إدارته مجلس إدارة المركز.

2. يرتبط الصندوق استراتيجياً باستراتيجية التنمية واستراتيجية القطاع غير الربحي.



المادة الثالثة:

يكون مقر الصندوق الرئيسي مدينة الرياض، وله في سبيل مزاولة نشاطه إنشاء فروع أو مكاتب في مناطق المملكة ومحافظاته عند الاقتضاء.

أهداف الصندوق

المادة الرابعة:

يهدف الصندوق إلى دعم الجمعيات وبرامجها وتطويرها بما يضمن استدامة أعمالها عن طريق تقديم الدعم والقروض الميسرة والضمانات اللازمة للجمعيات، من خلال:

1. دعم البرامج والمشاريع التي تسهم في نمو وتطوير الجمعيات وتعزيز قدراتها المؤسسية وإسهاماتها التنموية.
2. دعم البرامج والمشاريع التي تسهم في تنمية واستدامة الموارد المالية للجمعيات.
3. دعم البرامج التي تسهم في تطوير وتأهيل العاملين في الجمعيات وتنمية قدراتهم الوظيفية.
4. دعم وتمويل الدراسات والبحوث التي تسهم في تطوير أعمال الجمعيات وبرامجها.
5. دعم المبادرات التطوعية ذات العلاقة بالجمعيات التي تسهم في تحسين مستوى العمل التطوعي في الجمعيات.
6. دعم الجمعيات الناشئة والمساهمة في بناء قدراتها المؤسسية وتحقيق أهدافها.
7. دعم الجمعيات في مجال الاستثمار والابتكار الاجتماعي، وتطوير وسائلها لتحقيق غاياتها.
8. دعم الجمعيات في استثمار الفائض من أموالها عند الطلب، وذلك بعد استكمال الإجراءات النظامية.

مهام الصندوق

المادة الخامسة:

يقوم الصندوق بالمهام اللازمة لتحقيق أهدافه المنصوص عليها في المادة الرابعة من اللائحة، وله في سبيل ذلك القيام بما يلي:

1. تقديم الدعم للجمعيات حسب الشروط والضوابط التي يقررها مجلس إدارة الصندوق.
2. إبرام عقود القروض، وترتيب الالتزامات في ذمة الصندوق.
3. قبول رهون وغيرها من ضمانات الوفاء للقروض.
4. تملك الأموال منقولة أو غير منقولة وحيازتها ورهنها وبيعها، حسب ما يقرره مجلس إدارة الصندوق.
5. قبول التبرعات والهبات والأوقاف حسب القواعد المنظمة لذلك.
6. تنمية موارد الصندوق والعمل على تحقيق الاستدامة المالية.
7. استثمار فائض أمواله، ويراعي في ذلك ما يمكنه من إنشاء الاحتياطات اللازمة ويجنبه المخاطر المحتملة.
8. إنشاء صناديق فرعية متخصصة لدعم جمعيات محددة أو أنواع متخصصة من الجمعيات.
9. إبرام الشراكات والاتفاقيات التي تسهم في تحقيق أهداف ومهام الصندوق.

أجهزة الصندوق

المادة السادسة:

يتكون الصندوق من الأجهزة الآتية:

1. مجلس إدارة الصندوق.



2. اللجان الدائمة.

3. الإدارة العامة.

مجلس إدارة الصندوق

المادة السابعة:

1. مجلس إدارة الصندوق هو السلطة العليا المشرفة على شؤون الصندوق، ويتألف من اثني عشر عضواً، ويصدر

قراراً بتكوينه من مجلس إدارة المركز وفقاً الآتي:

أ. رئيس يعينه مجلس إدارة المركز من أعضائه أو ممن يراه.

ب. ممثل من وزارة الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية.

ج. ممثل من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

د. ممثل من الهيئة العامة للأوقاف.

هـ. اثنان من ذوي الخبرة في مجال العمل الاجتماعي والتنموي.

و. ثلاثة من ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد والاستثمار.

ز. ممثل عن مجلس الجمعيات الأهلية.

ح. ممثل عن مجلس المؤسسات الأهلية.

ط. الرئيس التنفيذي لصندوق دعم الجمعيات.

2. يشترط في تعيين العضو المشار إليهم في الفقرات (ب، ج ، د) ألا تقل مرتبتهم عن الرابعة عشرة أو ما يعادلها،

ويكون تعيينهم بعد التنسيق مع تلك الجهات.

3. يعين الأعضاء المشار إليهم في الفقرات (أ، هـ، و، ز، ح، ط) بقرار من مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي القطاع غير الربحي.

المادة الثامنة:

1. يفقد عضو مجلس إدارة الصندوق عضويته في أي من الحالات الآتية:

أ. إذا غاب عن حضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق ثلاث جلسات متتالية دون عذر، أو ست جلسات متفرقة.

ب. إذا قام بأي عمل أو نشاط قد يلحق ضرراً بمصالح الصندوق أو خالف اللوائح والأنظمة ذات العلاقة.

ج. إذا قدم طلباً يعتذر فيه عن العضوية ووافق رئيس مجلس إدارة الصندوق على ذلك.

2. لمجلس إدارة المركز اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال فقدان أحد الأعضاء عضوية مجلس إدارة الصندوق

وإحلال بديل عنه وفقاً للفقرتين 2 و3 من المادة السابعة.

المادة التاسعة:

يختار رئيس مجلس إدارة الصندوق في أول اجتماع له بعد تكوينه نائباً له من أعضائه، ويعين أميناً لمجلس إدارة الصندوق يحدد مهامه في قرار تعيينه.

المادة العاشرة:

تكون مدة العضوية في مجلس إدارة الصندوق أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتحدد مكافآت أعضائه بما يتفق مع أحكام "ضوابط مكافأة أعضاء مجالس إدارة الأجهزة واللجان المنبثقة عنها" الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (385) وتاريخ 11/07/1442هـ.

مهام وصلاحيات مجلس إدارة الصندوق

المادة الحادية عشر:

يتولى مجلس إدارة الصندوق جميع ما يتعلق بإدارة شؤون الصندوق لتحقيق أهدافه، وله الصلاحيات كافة في سبيل تحقيق أهدافه، ومنها:

1. رسم السياسة العامة لإدارة وحفظ واستثمار موارد الصندوق في ضوء أهدافه.
2. اعتماد الخطط، والميزانية السنوية لنشاط الصندوق ونفقاته الإدارية.
3. اعتماد اللوائح التنفيذية والإدارية، والمالية، ولائحة القروض، والتمويل.
4. اعتماد خطة استثمار أموال الصندوق وتنميتها.
5. اعتماد لائحة استثمار الأموال الفائضة للصندوق.
6. اعتماد لائحة دعم الجمعيات، وإقراضها، وآليات الحجب، والمنع.
7. اعتماد لائحة الصلاحيات للصندوق.
8. اعتماد لائحة سياسات الإفصاح والشفافية.
9. اعتماد الهيكل التنظيمي للصندوق.
10. قبول الأوقاف والهبات والتبرعات.
11. الموافقة على عقود القروض، وقبول الرهون وغيرها.
12. الموافقة على تأسيس الشركات وصناديق الاستثمار.
13. اعتماد قواعد تملك العقارات وغيرها من المنقولات، والأوراق المالية، وبيعها، وتداولها، والتعامل بها، ورهنها، والتصرف فيها على أي نحو يحقق مصلحة الصندوق.

14. اعتماد القواعد اللازمة لإصدار الأوراق المالية وفق الإجراءات النظامية المتبعة.
15. الموافقة على إنشاء فروع للصندوق داخل المملكة عند الاقتضاء.
16. الموافقة على فتح حسابات للصندوق لدى البنك المركزي والبنوك في المملكة.
17. تعيين الرئيس التنفيذي للصندوق، وتحديد صلاحياته، ومزاياه، ومستحقاته.
18. اعتماد الحساب الختامي ورفعته إلى الجهة التي يرتبط بها تنظيمياً "مجلس إدارة المركز" خلال 90 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية للدولة مع تزويد الديوان العام للمحاسبة بنسخه منه.
19. اعتماد التقارير الدورية التي يرفعها الرئيس التنفيذي للصندوق عن سير العمل بالصندوق.
20. إقرار الحساب الختامي للصندوق والتقرير السنوي.
21. تعيين مراجع حسابات (أو أكثر) من المكاتب المرخص لها، وتحديد أتعابه ومدة عمله.
22. الاستعانة بمن يراه من خبراء ومستشارين وغيرهم -متفرغين وغير متفرغين- لأداء ما يعهد إليهم من أعمال، وتحديد حقوقهم وواجباتهم.
23. اعتماد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة مع الجهات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

اجتماعات مجلس إدارة الصندوق

المادة الثانية عشر:

1. يجتمع مجلس إدارة الصندوق بدعوة من رئيسه، أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه، على ألا تقل اجتماعاته عن أربع اجتماعات في السنة.
2. تكون الاجتماعات صحيحة بحضور ثلثي أعضائه على الأقل (ثمانية أعضاء)، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الصندوق أو نائبه.

3. يصدر مجلس إدارة الصندوق قراراته بأغلبية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
4. لا يحق لعضو مجلس إدارة الصندوق الامتناع عن التصويت.
5. لرئيس مجلس إدارة الصندوق دعوة من يرى الاستعانة بهم لحضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق دون أن يكون لهم حق التصويت على قراراته.

لجان الصندوق

المادة الثالثة عشر:

يُكوّن مجلس إدارة الصندوق في أول اجتماع له لجاناً دائمة من مجلس إدارة الصندوق أو من خارجه يعهد إليها ببعض اختصاصاته للمعاونة في تحقيق أهداف الصندوق، وله تكوين لجان مؤقتة عند الحاجة.

المادة الرابعة عشر:

تشكل بقرار من مجلس إدارة الصندوق (لجنة المراجعة والمخاطر) ترتبط تنظيمياً بمجلس إدارة الصندوق، وتنعى بتنظيم المخاطر المرتبطة بعمل الصندوق وبمتابعة تنفيذ قرارات مجلس إدارة الصندوق المتعلقة بالسياسة العامة لإدارة الصندوق، وأي مهام أخرى يوكلها لها مجلس إدارة الصندوق، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتعد اللجنة لائحة داخلية لسير أعمالها يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.

المادة الخامسة عشر:

تشكل بقرار من مجلس إدارة الصندوق (لجنة الاستثمار) ترتبط تنظيمياً بمجلس إدارة الصندوق، وتعنى بتنظيم استثمارات الصندوق وإدارتها وأي مهام أخرى يوكلها لها مجلس إدارة الصندوق، وتكون مدة العضوية في اللجنة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، وتعد اللجنة لائحة داخلية لسير أعمالها يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.

المادة السادسة عشر:

تشكل بقرار من مجلس إدارة الصندوق (لجنة إدارة الأثر) ترتبط تنظيمياً بمجلس إدارة الصندوق، وتعنى ببناء استراتيجية قياس الأثر ومتابعة الأثر المجتمعي للصندوق وأي مهام أخرى يوكلها لها مجلس إدارة الصندوق، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتعد اللجنة لائحة داخلية لسير أعمالها يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.

المادة السابعة عشر:

تشكل بقرار من مجلس إدارة الصندوق (لجنة الترشيحات والمكافآت) ترتبط تنظيمياً بمجلس إدارة الصندوق، وتعنى بترشيح أعضاء مجالس الإدارة والمجالس المرتبطة بعمل الصندوق وإدارتها وأي مهام أخرى يوكلها لها مجلس إدارة الصندوق، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتعد اللجنة لائحة داخلية لسير أعمالها يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.

الرئيس التنفيذي للصندوق



المادة الثامنة عشر:

يكون للصندوق رئيس تنفيذي مسؤول أمام مجلس إدارة الصندوق عن إدارة الصندوق وانتظام العمل فيه، وتنفيذ سياساته ولوائحه وقرارات مجلس إدارة الصندوق، وذلك في حدود الصلاحيات التي يمنحها إياه مجلس إدارة الصندوق.

مهام وصلاحيات الرئيس التنفيذي للصندوق

المادة التاسعة عشر:

يتولى الرئيس التنفيذي للصندوق تنفيذ المهام الآتية:

1. تنفيذ السياسة العامة لإدارة وحفظ واستثمارات الصندوق.
2. إعداد اللوائح التنفيذية للصندوق، وتنفيذها بعد اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق.
3. تنفيذ الخطط والموازنات ومتابعة الأداء الفعلي لعمل الصندوق.
4. إعداد القوائم المالية ربع السنوية والدورية والحسابات الختامية للصندوق.
5. إعداد الموازنة التقديرية للصندوق.
6. إعداد معايير وضوابط دعم الجمعيات وإقراضها.
7. إجراء الدراسات اللازمة لاستثمارات الصندوق، والتوصية بالمساهمة في مشاريع استثمارية ورفعها لمجلس إدارة الصندوق.
8. الإشراف على إعداد التقارير الدورية عن سير العمل في الصندوق، والأداء الإداري والمالي له والرفع بها لمجلس إدارة الصندوق.

9. رفع التقرير السنوي الخاص بالصندوق لمجلس إدارة الصندوق خلال 90 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية للدولة.
10. اقتراح قواعد تملك العقارات وغيرها من المنقولات، والأوراق المالية، وبيعها، وتداولها، والتعامل بها ورهنها، والتصرف فيها على أي نحو يحقق مصلحة الصندوق.
11. اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالصندوق، وفق الميزانية السنوية المعتمدة.
12. الإشراف على منسوبي الصندوق، طبقاً للصلاحيات الممنوحة له، ووفق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
13. تمثيل الصندوق في علاقاته بغيره من الجهات، وأمام القضاء.
14. اقتراح وإعداد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الجهات ذات العلاقة بعمل الصندوق بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق.
15. أي مهام أخرى يوكلها له مجلس إدارة الصندوق.

التنظيم المالي للصندوق

المادة العشرون:

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتي:

1. ما نص عليه النظام في مادته السابعة.
2. القروض والودائع التي يقدمها البنك المركزي السعودي وغيره من الهيئات والجهات العامة والخاصة والأجهزة الأخرى والقطاع الخاص.
3. الدخل الناتج من استثماره أمواله.
4. أي مورد آخر يقره مجلس إداره الصندوق بما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

المادة الحادية والعشرون:

5. تمويل نفقات الصندوق الإدارية من إيراداته، على ألا تتجاوز نسبة محددة من الإيرادات يقرها مجلس إدارة الصندوق.

6. السنة المالية للصندوق هي السنة المالية للدولة.

7. تبدأ السنة المالية الأولى للصندوق من تاريخ نفاذ هذه اللائحة وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

8. يراعي الصندوق في تصرفه بالموارد المشروطة شروط المتبرعين والواقفين، ويراعي فيما يؤول إليه من زكاة الإنفاق منها على مصارفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

استثمارات الصندوق

المادة الثانية والعشرون:

يكون للصندوق لائحة مستقلة يقرها مجلس إدارة الصندوق تنظم عملية استثمار أمواله بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات.

المادة الثالثة والعشرون:

لصندوق استثمار الفائض من أمواله في مجالات مختلفة، ومنها:

1. النقد وما في حكمه.

2. الأوراق المالية ذات العائد الثابت.

3. الصناديق الاستثمارية.



4. العقارات.

5. المشاريع التنموية.

المادة الرابعة والعشرون:

يحظر على الصندوق الدخول في أي من الاستثمارات الآتية:

1. الاستثمارات المخالفة للشريعة الإسلامية.
2. الاستثمارات في شركات أو أصول تعد مخالفة للأنظمة واللوائح.
3. الاستثمار في الأوراق المالية التي يُعلق التعامل بها في أسواق الأوراق المالية.
4. الاستثمار خارج المملكة.

سياسة دعم الجمعيات وآليات الحجب والمنع

المادة الخامسة والعشرون:

يكون للصندوق لائحة مستقلة تنظم سياسة دعم الجمعيات وتحصيل مستحققاتها وآليات الحجب والمنع، وتراعى فيها

الأحكام الآتية:

1. وضع حد أعلى لمبلغ القروض والتمويل المقدمة للمشروع الواحد.
2. التحقق من قدرة الجمعيات المقترضة على السداد بما في ذلك من توافر الضمانات اللازمة.
3. عدم استخدام القروض في غير الأغراض المتفق عليها.
4. متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من الصندوق.
5. وضع ضوابط مناسبة لتسديد القروض تبعا لأجلها.

6. تقديم المشورة في شأن أي مشكلات أو صعوبات تتعرض لها البرامج والمشاريع المقرضة.
7. عدم التمييز بين الجمعيات إلا بناءً على معايير واضحة ومحددة للجميع ولا سيما في شأن المنح والمنع.
8. وضع سياسة للتعامل مع القروض المتعثرة وإعادة جدولتها.

الإفصاح والشفافية

المادة السادسة والعشرون:

يكون للصندوق لائحة مستقلة تحدد سياسات الإفصاح والشفافية وتراعي فيها الأحكام الآتية:

1. الإعلان عن المشاريع المطلوب تنفيذها.
2. الإعلان عن معايير المفاضلة بين الجمعيات المتقدمة لطلب الدعم أو الإقراض.
3. الإعلان عن الجمعيات التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ المشاريع.
4. الإعلان عن معايير تقييم المشاريع المستحقة للدعم.
5. نشر الحساب الختامي للصندوق على الموقع الإلكتروني له.
6. عدم التمييز في تقديم الدعم أو القروض للجمعيات.
7. وضع سياسة لدرء تعارض المصالح للأطراف ذوي العلاقة.

مراقبة أعمال الصندوق

المادة السابعة والعشرون:

على الصندوق مراعاة الأحكام التي تقضي بها الأنظمة السارية في المملكة، ومنها نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة الإرهاب وتمويله، وعليه بوجه خاص اتخاذ الآتي:

1. الاحتفاظ في مقره بالسجلات والمستندات المالية وملفات الحسابات والمراسلات المالية وصور وثائق الهويات الوطنية للمنتسبين وأعضاء مجلس إدارة الصندوق والعاملين فيه والمتعاملين معه ماليًا بشكل مباشر، لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء التعامل.
2. إذا توافرت لديه أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو بعضها تمثل حصيلة نشاط إجرامي، أو مرتبطة بعمليات غسل أموال، أو تمويل إرهاب، أو أنها ستستخدم في العمليات السابقة فعليه اتخاذ الإجراءات الآتية:
 - أ. إبلاغ وحدة التحريات المالية لدى وزارة الداخلية فورًا وبشكل مباشر.
 - ب. إعداد تقرير مفصّل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديه عن تلك الحالة والأطراف ذات الصلة، وتزويد وحدة التحريات المالية به.

أحكام عامة

المادة الثامنة والعشرون:

يتمتع الدعم الذي يمنحه الصندوق بالضمانات المقررة للأموال العامة، كما تطبق عليه كافة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالرقابة والمراجعة.

المادة التاسعة والعشرون:

يخضع جميع منسوبي الصندوق لنظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

المادة الثلاثون:

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ اعتمادها، ولمجلس إدارة المركز حق تفسيرها.